



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ورقة حول سياسات السياحة

المحتويات

2	مقدمة: أهمية القطاع السياح في الاقتصاد الأردني
5	أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع السياحي
7	أبرز الخطط الحكومية لتطوير القطاع السياحي والنهوض به
7	أولاً: الاستراتيجية الوطنية للسياحة (2021-2025)
10	ثانياً: التوجه الاستراتيجي الخاص بهيئة تنشيط السياحة
11	ثالثاً: رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033
13	أبرز الأولويات والفرص المتاحة في القطاع السياحي
17	توصيات عامة للنهوض بالقطاع
20	المراجع

الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

2024-2023



مقدمة: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني

يُعد قطاع السياحة "نقط الأردن"، إذ يتميز الأردن بتنوع المنتج السياحي، وتقع فوق أرضه معالم فريدة من نوعها على المستوى العالمي، مثل: البحر الميت الذي هو أخفض بقعة على سطح الأرض، والبتراء، ووادي رم، والمغطس، وغيرها، إضافة إلى معالمه الثقافية والدينية والترفيهية، وما يُقدّم فيه من خدمات تعليمية وصحية. وتأتي هذه الأهمية كذلك نتيجة لتقديم القطاع نسبة تتراوح بين 12% و15% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية. ويُعد القطاع الخاص فيه أكبر مشغل في المملكة، فقد عمل على خلق 50 ألف فرصة عمل مباشرة، و150 ألف فرصة غير مباشرة¹، هذا فضلاً عن تعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني في شتى المجالات؛ فهو من ناحية يساعد على تعزيز الاحتياطات الأجنبية من العملات ومن ثمّ تعزيز قوة العملة المحلية، ومن ناحية ثانية، يعكس النمو في القطاع مستوى الاستقرار والأمن والأمان في البلاد، إذ إن تنوع السياح وقدمهم من مختلف دول العالم يعني ثقة السائح باستقرار وأمن الدولة التي يزورها². يُضاف إلى ذلك ردف موازنة الدولة برسوم دخول المواقع السياحية، والإيرادات الضريبية المتحققة على الفنادق وجميع المنشآت السياحية من: مطاعم، ومكاتب سياحة وسفر، وشركات نقل سياحي، كما يعزز القطاع جذب الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي، وغير ذلك من العوائد الاقتصادية والاجتماعية.

ويُظهر الرسم البياني أدناه تطور أعداد "سياح المبيت" القادمين إلى الأردن خلال الأعوام العشرة الماضية، إذ كان عدد السياح خلال الأعوام التي سبقت العام 2019 (أي ما قبل جائحة كوفيد-19) ينمو بمتوسط بلغت نسبته 1.3%، وكان العام 2019 من أشد الأعوام ازدهاراً، إذ بلغت نسبة النمو في عدد "سياح المبيت" خلال ذلك العام حوالي 8.1% ليصل عددهم إلى ما يقارب 4.5 مليون سائح. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع السياحي كان من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بتداعيات الجائحة، وذلك نتيجة للإغلاقات وحالات الحظر العام والجزئي، ووقف حركة الطيران، وإغلاق جميع الحدود الجوية والبرية والبحرية. وقد ظهر ذلك جلياً في الانخفاض الشديد في عدد السياح خلال العام 2020، إذ بلغت نسبة هذا الانخفاض 76.2%، إلا أن العام 2021 شهد بوادر تعافٍ

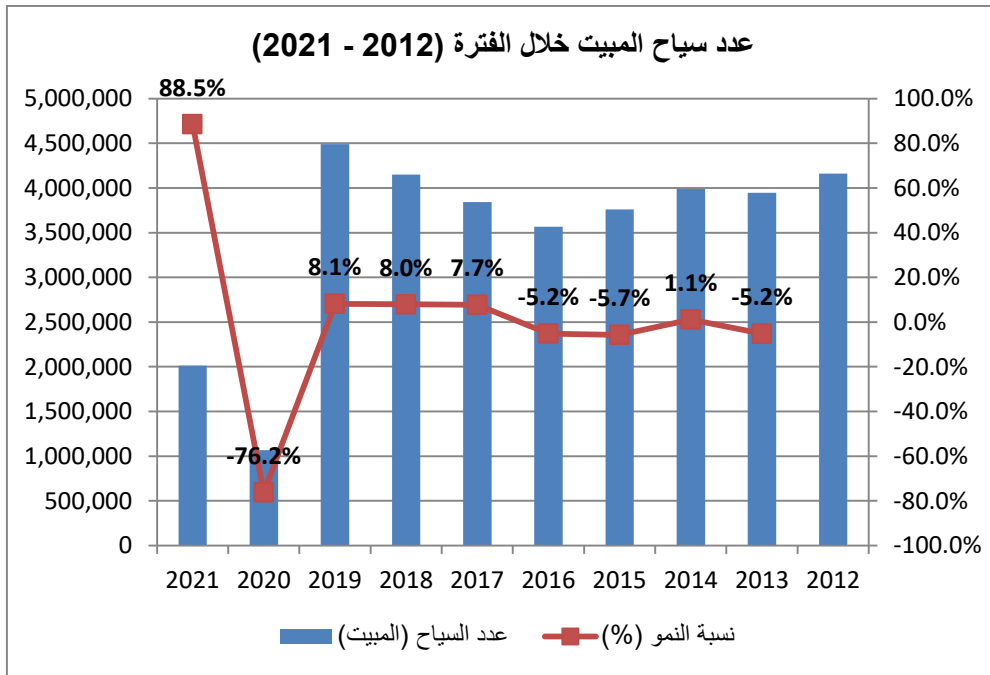
¹ Tourism: Jordan's Economic Vision Map, Jordan Strategy Forum.

² انظر كتاب: ومضات اقتصادية.. مقالات منشورة (2016-2019)، للدكتور خالد وصفي الوزني.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

في القطاع، فارتفع عدد السياح بنسبة بلغت 88.5%، ليصل إلى حوالي 2 مليون سائح، غير أن العدد ما زال متواضعاً مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.



معاً نستطيع

المصدر: النشرات الإحصائية، وزارة السياحة والآثار

وبالنظر إلى أعداد السياح بحسب الجنسية، فإن قطاع السياحة الأردني كان يخدم بشكل رئيسي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية من خلال برامج السياحة التاريخية والثقافية، إلا أن تطور القطاع عبر السنوات، ومواكبته للتوجهات العالمية، وظهر أنواع سياحة جديدة مثل: السياحة الدينية، والسياحة الثقافية، وسياحة المغامرة، والسياحة البيئية، وسياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات، هذه العوامل جذبت أعداداً متزايدة من السياح القادمين من آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية. خلال ذلك حظي الأردن بتقدير كبير للخدمات الطبية فيه؛ لا سيما من السياح العرب. وكان لاعتدال الطقس خلال فصل الصيف، وإقامة عدد من المؤتمرات الإقليمية في الأردن، أثر في تعزيز مكانته السياحية.

أما السياحة المحلية فكانت ذات معدلات متواضعة، لكن الآثار الأخيرة لوباء كوفيد-19 أجبرت الأردنيين على الاهتمام باستكشاف المملكة. وأطلقت وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة برنامج "أردننا



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

جئة"؛ بغرض تحفيز السياحة الداخلية وتشجيع الأردنيين على زيارة المواقع السياحية رغم شكواهم من مستويات الخدمة المتدنية والأسعار المرتفعة.

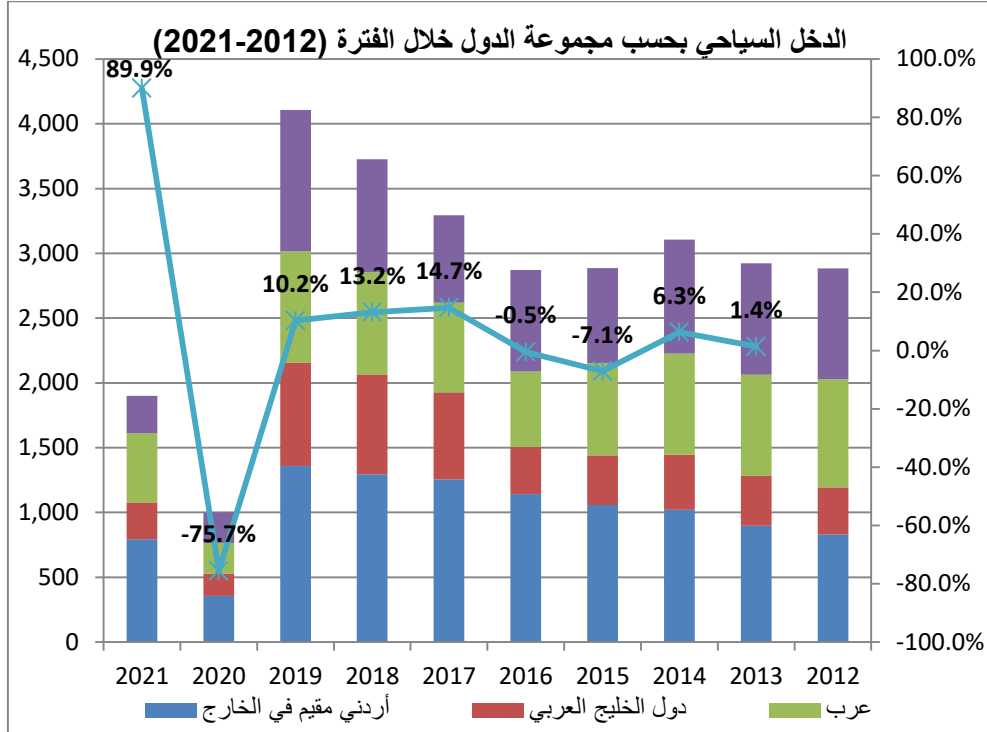
على صعيد آخر، شكل السياح من البلدان العربية نسبة عظمى تجاوزت 85% من مجموع السياح خلال العام 2021 (كان حوالي 36% من هذه النسبة يتألف من الأردنيين المقيمين في الخارج ويأتون سنوياً لزيارة العائلة والأصدقاء)، بينما احتلت الجنسيات الأوروبية المرتبة الثانية بنسبة بلغت 8.3%، تلتها بلدان الأمريكيتين ثم آسيا وإفريقيا بنسبة 2.9%، و2.5% و1% على التوالي.

أما بخصوص الدخل السياحي المتحقق خلال الفترة (2012-2021)، فإن الرسم البياني أدناه يُظهر ارتفاع الدخل السياحي بمتوسط بلغت نسبته 5.4% في فترة ما قبل جائحة كوفيد-19 (ما قبل 2019)، وانخفاضه الشديد خلال العام 2020 بنسبة 75.7%. وبدأ التعافي في العام 2021 ليصل إلى ما يقارب 1900 مليون دينار، مرتفعاً بذلك بنسبة كبيرة بلغت 89.9%. وقد جاء السياح من الدول الخليجية والعربية في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الدخل السياحي بنسبة بلغت 40%، تلاهم السياح الأردنيون المقيمون في الخارج بنسبة 35%، ثم السياح الأجانب بنسبة 25%.

معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي



معاً نسطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي



المصدر: النشرات الإحصائية، وزارة السياحة والآثار

معاً نسطيع

أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع السياحي

خصّصت الحكومة الأردنية حوالي 71 مليون دينار في العام 2022 لتحفيز وتنشيط السياحة، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات منها: تكثيف الحملات التسويقية، ودعم الطيران العارض منخفض التكاليف. واستمرت الحكومة كذلك في تقديم التسهيلات المالية للقطاع السياحي للحفاظ على ديمومة عمله، وقد خفّضت الحكومة ضريبة المبيعات على القطاع من 16% إلى حوالي 8%، وضريبة بدل الخدمات من 10% إلى 5%، وأنشأت صندوق مخاطر للقطاع السياحي، خُصّص له مبلغ 20 مليون دينار لمواجهة المخاطر التي قد تعصف بالقطاع وتقديم المساعدات والقروض للعاملين فيه³. إضافة إلى ذلك، اتخذت وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط

³ موقع جريدة الرأي الأردنية، "تحديات السياحة 2022"، 2022. الرابط: <https://rb.gy/ljo27>



السياحة مجموعة من الإجراءات الإضافية لمساعدة منشآت القطاع على تجاوز آثار جائحة كوفيد-19، لكن برغم كل ما سبق، فإن القطاع ما زال يعاني العديد من التحديات والمعوقات، منها ما تسببت به الجائحة، ومنها مشاكل موجودة في القطاع منذ زمن طويل. وتتمثل أهم التحديات في ما يلي:

- ❖ عدم وجود بيانات وإحصاءات موثوقة لاتخاذ قرارات مبنية على حقائق وأرقام، وعدم وجود قاعدة بيانات لمختلف أنواع السياحة، علماً بأن آخر مسح للقادمين والمغادرين قامت به دائرة الإحصاءات العامة كان في العام 2016-2017، كما أن آخر مسح للسياحة الداخلية كان في العام 2012.
- ❖ ارتفاع تكاليف التشغيل للمؤسسات الطبية ومؤسسات الضيافة، وعدم وجود صناديق لدعم المشاريع والمنشآت السياحية، مما يؤدي إلى توفير خدمات بأسعار غير تنافسية على المستوى الإقليمي.
- ❖ ضعف الموازنات المخصصة لدراسات السوق والبرامج التسويقية الخاصة بالقطاع السياحي.
- ❖ قلة الأجور والرواتب، إضافة إلى عدم القدرة على التوظيف والاحتفاظ بالعمالة نتيجة لارتفاع معدل الدوران الوظيفي؛ الأمر الذي يؤدي إلى نقص العمالة المؤهلة والماهرة وصعوبة جذب موظفين ذوي خبرات عالية إلى القطاع.
- ❖ ضعف البنية التحتية السياحية القادرة على المنافسة، وعدم التمكن من الوصول إلى المواقع السياحية بسهولة ويسر بواسطة شبكة طرق ومواصلات متطورة.
- ❖ 90% من السياح القادمين من أوروبا يفضلون السياحة منخفضة التكاليف، ويستخدمون طيراناً رخيصاً الأسعار، لكنهم حين يحضرون إلى الأردن يدفعون ضريبة في المطار تتراوح بين 40 و50 ديناراً⁴، مما يشكل عبئاً إضافياً عليهم.
- ❖ تعدد المرجعيات؛ الأمر الذي يعيق التقدم في القطاع، إضافة إلى محدودية التعاون في ما بين الجهات الحكومية وأصحاب الاختصاص في القطاع.
- ❖ عدم متابعة تنفيذ الخطط وبرامج تطوير القطاع ومشاريعه بالشكل الكافي.

⁴ <https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=215943&lang=ar&name=news>



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

- ❖ قلة الاستثمارات السياحية في المحافظات، وضعف الترويج لهذه المناطق بهدف استقطاب الاستثمارات السياحية إليها.
- ❖ ارتفاع كلف العمالة والنقل والطاقة بالمقارنة مع الدول الأخرى المنافسة في المنطقة.
- ❖ ضعف التسويق الملائم للمنتجات السياحية، وغياب التعريف الكافي بالمملكة وما لديها من مواقع وإمكانات.
- ❖ عدم وجود نظام تعليمي وتدريب متخصص في مجال السياحة والتدريب الفني والمهني وتعليم اللغات.

أبرز الخطط الحكومية لتطوير القطاع السياحي والنهوض به

أولاً: الاستراتيجية الوطنية للسياحة (2021-2025)

في نهاية العام 2021، أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2021-2025، وتتمثل رؤية الاستراتيجية في "خلق نمو اقتصادي شامل من خلال منتجات وتجارب سياحية حقيقية ومستدامة، والتعافي من تأثير جائحة كورونا"، أما رسالة الاستراتيجية فتتمثل بما يلي:

- ❖ إبراز الطابع الفريد للتاريخ الأردني وتراثه.
- ❖ تطوير المنتجات والخدمات التي تفوق توقعات السياح الدوليين والإقليميين والمحليين.
- ❖ خلق شراكة متينة بين القطاع الخاص ووزارة السياحة والآثار.
- ❖ إشراك وتمكين المجتمعات المحلية.
- ❖ الحفاظ على التراث الأردني والمواقع التراثية والثقافية وحمايتها.
- ❖ البدء بالإصلاحات الهادفة التي من دورها تسريع الاستثمار وتحسين القدرة التنافسية.

وقد اتبعت وزارة السياحة والآثار نهجاً تشاركياً في وضع الأهداف الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي، وذلك لتعزيز دورهما في تنمية السياحة المحلية، وزيادة فرص العمل والاستثمار المحلي في القطاع، وشملت الاستراتيجية خمسة محاور أساسية على النحو التالي:



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

المحور الأول: تطوير المنتج

ستركز الاستراتيجية على عدد من المنتجات السياحية الأساسية التي تشمل كلا من السياحة التراثية والثقافية، والسياحة الترفيهية (التعافي، والعلاجية، والدينية، والمغامرات)، وسياحة المعارض والمؤتمرات، والسياحة الداخلية. وجاء اختيار هذه الأنواع من السياحة لأنها تحث الابتكار والإبداع وريادة الأعمال، وكذلك لدورها في زيادة دور المجتمع المحلي وفعاليته.

وتطرقت الاستراتيجية إلى نية الوزارة تطوير تطبيق يوفر خريطة رقمية للسياحة على مستوى الأردن، ويقوم بعرض المنتج السياحي، ويقدم تفاصيل حول خدمات الإيواء والأنشطة والفعاليات السياحية، وعددا من المعلومات التي تهم السائح حول المكان المراد زيارته؛ وذلك لإطالة مدة إقامته في الأردن. كما أن الوزارة، بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة والقطاع الخاص، ستقوم برفع مستوى الخدمات المقدمة في المواقع السياحية الرئيسية والثانوية.

المحور الثاني: الموارد البشرية

يهدف هذا المحور إلى تعليم الكوادر وتدريبها لتناسب احتياجات السوق، وذلك من خلال دورات تدريبية يحصلون من خلالها على شهادات معتمدة محلياً ودولياً، إضافة إلى زيادة توظيف العمالة الأردنية، وتمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف السياحية، وإشراك المجتمعات المحلية في الأنشطة والفعاليات السياحية في جميع أنحاء المملكة، فضلا عن تدريب موظفي وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة وهيئة تنشيط السياحة والعاملين في القطاع السياحي، ورفع مستوى مهاراتهم.

المحور الثالث: التسويق

سيركز هذا المحور على تعزيز فعالية التسويق للسياحة في المملكة ووضع الأردن على الخريطة السياحية العالمية، والتقليل من تأثير العامل الموسمي للسياحة، والعمل على إطالة مدة إقامة السائح من خلال تحسين التسويق الرقمي، وبناء المرونة والقدرة على التعامل مع المستجدات والظروف الطارئة، ومساعدة القطاع على التعافي من الأزمات، إضافة إلى تسهيل القدوم إلى الأردن عبر شركات الطيران العارض منخفض التكاليف والطيران المنتظم.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

المحور الرابع: إدارة وحماية التراث

يهدف هذا المحور إلى حفظ المواقع الأثرية وترميمها وصيانتها وإعادة تأهيلها، إضافة إلى تحسين وتطوير الخدمات المقدمة في المواقع السياحية. وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية تتضمن إطلاق مشاريع لحماية التراث، بما في ذلك تأهيل 15 موقعاً رئيسياً بحلول نهاية العام 2024.

المحور الخامس: الإصلاحات

وذلك من خلال مراجعة جميع التشريعات الناظمة لعمل القطاع السياحي من أجل إزالة معوقات الاستثمار، وتحفيز النمو، وخفض التكاليف التشغيلية للقطاع، علاوة على تمكين الوزارة وهيئة تنشيط السياحة ودائرة الآثار العامة، من خلال زيادة التمويل والمنح الحكومية لهذه الجهات، والعمل على إعادة هيكلة الوزارة وهيئة ودائرة الآثار لزيادة التشاركية والتكاملية في العلاقة ما بين الجهات الثلاث، فضلاً عن مراجعة شروط الجنسيات المقيدة وتسهيل وصول جميع السياح إلى الأردن من خلال التأشيرات الإلكترونية.

ثانياً: التوجه الاستراتيجي الخاص بهيئة تنشيط السياحة

تقوم هيئة تنشيط السياحة حالياً بالعمل على إعداد خطة استراتيجية خاصة بالهيئة لم يُنته منها بعد، إلا أن العمل فيها يجري وفقاً لتوجه استراتيجي يسعى لتركيز الجهود التسويقية على عدد من المنتجات السياحية التي تشمل: السياحة الدينية، وسياحة المغامرة، والسياحة العلاجية، والسياحة التعليمية، وسياحة المؤتمرات والمعارض، إضافة إلى دعم الطيران العارض منخفض التكاليف. وفيما يلي استعراض لأبرز ملامح التوجه الاستراتيجي الخاص بالهيئة:

❖ إطالة مدة إقامة السائح وعودة أعداد السياح إلى ما كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم حوافز لوكلاء السياحة والسفر، والعمل على برامج تسويقية مشتركة (Co-op Marketing) من خلال دعم وكلاء السياحة والسفر الذين يقومون ببيع برامج سياحية للأردن لمدة تزيد على 6 ليالٍ، وتقديم الدعم لشركات الطيران العارض شريطة بقاء السياح في الأردن لمدة 5 ليالٍ على الأقل، علاوة على تقديم الدعم لجميع الفعاليات السياحية والحفلات ومختلف الأنشطة السياحية، وتثقيف السياح والمكاتب السياحية بالمنتجات السياحية الجديدة، وتسهيل الضوء على العاصمة



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

عمان بوصفها مركزاً سياحياً مهماً ومدينةً تجمع الحضارة والأصالة والحدثة في آن واحد، وتسليط الضوء على السلط ومادبا بوصفها مدناً ذات أهمية ثقافية وتوفر فعاليات وأنشطة سياحية مختلفة.

❖ زيادة الدخل السياحي

وذلك من خلال العمل على برامج تسويقية مشتركة (Co-op Marketing)، ودعم وكلاء السياحة والسفر الذين يقومون ببيع برامج سياحية للأردن قيمتها 2000 دولار فما فوق، والتسويق للأردن ليكون وجهة سياحية منفردة (Standalone destination)، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للاستهداف الدقيق للغاية (استهداف السياح ذوي الدخل المتوسط والعالي)، وإعادة تصميم البرامج السياحية بشكل يُظهر التجارب الجديدة والفرصة من نوعها.

❖ نشر الوعي بالمنتج السياحي الأردني

وذلك عبر المشاركة في عدد من المعارض الإقليمية والدولية التي من شأنها تسليط الضوء ونشر الوعي بخصوص المنتجات السياحية الجديدة، وتنفيذ عدد من الحملات التسويقية الداخلية والخارجية، وإنشاء حملات تسويقية باستخدام وسائل النقل العام (الباصات والقطارات... إلخ)، وحملات تسويقية أخرى عبر أبرز القنوات التلفزيونية في الدول المستهدفة، علاوة على تنفيذ حملات تسويق إلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأخرى خلال كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 الذي أُقيم في قطر.

❖ تنويع قاعدة السياح والفئة العمرية المستهدفة (Gen Y & X)

تمتد هذه الفئات العمرية من مواليد العام 1965 إلى العام 1996، وتمتاز هذه الفئات العمرية بالاستقلال المالي، إضافة إلى قدرتها على السفر الدولي ورغبتها في تجربة ثقافات مختلفة، واستمرارها بالسفر بالرغم من الأزمات والأوبئة. وتشمل أدوات التسويق لهذه الفئة حملات تسويق إلكترونية، إضافة إلى وسائل التسويق التقليدية.

ثالثاً: رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033

في شهر حزيران من العام الحالي، تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي التي تمثل خريطة طريق وطنية عابرة للحكومات بمعايير طموحة. وتشمل الرؤية التي سننقذ عبر ثلاث مراحل على مدى عشر سنوات، 366 مبادرة في مختلف القطاعات، وتأتي أهمية الرؤية لاستيعاب تحدي توفير مليون فرصة عمل جديدة للأردنيين خلال العقد القادم، ويتطلب تحقيقها جذب استثمارات بنحو 41 مليار دينار خلال السنوات العشر للرؤية.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

وقد بُنيت الرؤية بجهد تشاركي استمر شهوراً، على أساس محركات نمو الاقتصاد الثمانية التي تشمل: الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهة عالمية، والريادة والإبداع، والموارد المستدامة، ونوعية الحياة، والبيئة المستدامة، والاستثمار. ويأتي القطاع السياحي ضمن محرك "الأردن وجهة عالمية"، إذ تهدف الرؤية إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 2.8 مليار دينار، وزيادة عدد الموظفين إلى 149.6 ألف موظف، وجذب استثمارات بما يقارب 2.7 مليار دينار بحلول العام 2033، وذلك عبر عدد من المبادرات الخاصة بالقطاع السياحي التي تشمل ما يلي:

1. إعداد استراتيجية وطنية تفصيلية لقطاع السياحة.
2. إدارة المواقع السياحية والحفاظ عليها.
3. تطوير المنتجات الخاصة بالسياحة في المواقع الطبيعية والتراثية، والسياحة الدينية، والسياحة الطبية.
4. تفعيل مبادرة الاستثمار السياحي.
5. إطلاق مبادرة تسهيل السفر إلى الأردن.
6. إطلاق مبادرة تنافسية الكلف والإتاحة بأسعار ميسرة.
7. إنشاء برنامج لصقل المهارات في قطاع السياحة.
8. إطلاق مبادرة السائح الرقمي.
9. تحديث بيانات قطاع السياحة بما يمكن من اتخاذ القرارات.
10. الاستمرار بالتسويق السياحي وتطوير الهوية التجارية.
11. وضع معايير وقواعد عالمية المستوى لقطاع السياحة.
12. تحسين القوانين المرتبطة بقطاع السياحة.
13. تبسيط الإجراءات الحكومية المتصلة بقطاع السياحة.
14. إطلاق حملة لتغيير نمط التفكير تجاه "السياحة المهنية".
15. مواعاة الإعداد المؤسسي مع احتياجات القطاع.
16. إطلاق مبادرة "أردن الأمن والسلامة والبيئة النظيفة".



وقد شكّلت لجان قطاعية فرعية للوقوف على المبادرات المذكورة في الرؤية لدراستها وبيان إمكانية تطبيقها، علاوة على التأكد من أن جميع المبادرات قابلة للتطبيق، ودراسة ما إذا كانت بحاجة إلى بعض التعديلات. وما زالت النقاشات مستمرة، ومن المتوقع أن تنتهي هذه النقاشات مع نهاية الربع الثالث أو بداية الربع الرابع من العام الحالي على أبعاد تقدير ليتم رفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

أبرز الأولويات والفرص المتاحة في القطاع السياحي

كما ذكر آنفاً، فإن القطاع السياحي يرتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية والصناعية، إذ حين يعمل قطاع السياحة فإنه يشغل معه قطاعات النقل والتجارة وغيرها من القطاعات، إلى الدرجة التي تشير إلى أن الوظيفة الجديدة في قطاع السياحة تساعد على خلق أربع وظائف جديدة في القطاعات الأخرى⁵، إلا أن القطاع السياحي لم يصل إلى كامل إمكانياته بعد، وما زالت هناك حاجة ماسة للعمل على مجموعة من الأولويات والفرص التي من شأنها زيادة مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني.

ومن أبرز الأولويات التي يمكن العمل عليها بالتشارك ما بين القطاعين العام والخاص:

- 1- **الاستمرار في تطوير السياحة الداخلية:** من المهم في ظل التحديات التي يواجهها القطاع السياحي حالياً، العمل على الاستمرار في تطوير السياحة الداخلية ودعمها للحد من تسرب أو خروج الإنفاق السياحي في خارج المملكة، وذلك من خلال بناء الثقة بالمنتج السياحي المحلي من قبل الأردنيين والمقيمين، وتسهيل التنقل، وتجربة المنتجات والبرامج السياحية المختلفة.
- 2- **التسويق المستهدف المبني على بيانات السوق:** إعداد وتنفيذ برامج تسويقية مبنية على بيانات ومعلومات موثوقة حول سلوك السائح وتوجهات السياحة العالمية؛ وذلك لتوفير الجهود التسويقية،

⁵ <http://www.ammanxchange.com/art.php?id=23eb9af6c9b123258a70199c00de5e0d259b7c66>



معاً نسطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

وزيادة الاستفادة من الموارد المالية المخصصة للتسويق السياحي التي تعتبر متواضعة إذا ما تمت مقارنتها بموازنات الدول المنافسة للأردن في مجال السياحة.

3- رقمنة العملية السياحية: أظهر مسح قامت به شركة ماكينزي أن من نتائج جائحة كوفيد-19 تسريع الرقمنة في تفاعلات العملاء وسلاسل التوريد والعمليات الداخلية. وتؤكد نتائج المسح أن عملية الرقمنة التي حصلت مؤخراً استغرقت الشركات بضعة أشهر، وكان من الممكن أن تستغرق سنوات عدة في الأوضاع الطبيعية. لذا، واستجابة لتوقعات العملاء، لا بد من تقليل الكلف التشغيلية والوصول إلى أكبر عدد من المسافرين المحتملين عبر تسريع هذه العملية في القطاع.

4- التركيز على سياحة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض: يأتي هذا التركيز لما يتميز به هذا النوع من السياحة من ارتفاع عائداته المالية التي تعود إلى القوة الشرائية للمشاركين فيه، والتي تزيد على 17.5% من القوة الشرائية للسياح القادمين لغايات الترفيه والاستجمام⁶، إضافة إلى أهميته في تقليل حدة موسمية القطاع. ومن الجدير ذكره أن هناك نشاطاً كبيراً لهذه السياحة في دول الجوار مثل السعودية ودول الخليج عامة، بفضل الدعم المالي الكبير المقدم من تلك الدول لاستقطاب المعارض والمؤتمرات الإقليمية والعالمية.

5- دمج وإشراك المجتمع المحلي في القطاع السياحي: من المهم تفعيل دور المجتمع المحلي في الحفاظ على الموروث الحضاري والأثري للأردن وعلى المواقع السياحية فيه؛ الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الحد من نسب الاعتداء على المواقع السياحية والأثرية الموجودة في الأردن، ومن التعامل غير اللائق في بعض الأحيان مع السياح واستغلالهم. ويتم ذلك من خلال تنفيذ حملات تدريب وتنقيف للمجتمعات المحلية ونشر الوعي بالأنشطة والمواقع السياحية؛ لضمان تقديم خدمة عالية الجودة تتناسب مع توقعات السائح الدولي.

6- العمل على حملات تسويقية لترويج السياحة الطبية: وذلك بهدف تعزيز السياحة الطبية في كل من عمان والبحر الميت، وتشجيع العرب والأجانب على السياحة الطبية في المملكة. وتقام هذه الحملات

⁶ <https://inevent.com/blog/logistics-en/mice-tourism-what-is-it-and-what-these-travelers-look-for.html>



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

بالتشارك مع جميع الجهات الطبية والسياحية المعنية، مثل: المستشفيات، والمؤسسات الطبية، والفنادق، وشركات النقل السياحي، إضافة إلى وكلاء السياحة والسفر، وإعادة وضع الأردن كوجهة طبية متقدمة لجذب المرضى من دول الجوار، كما ينبغي النظر في استحداث تأشيرة دخول طبية إلكترونية خاصة لهذا الغرض مع تعبئة التاريخ الطبي الكامل قبل الوصول.

7- **جذب ودعم الاستثمارات السياحية:** وذلك بالعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي، وإيجاد آلية مناسبة لتوزيع الغرف الفندقية والفعاليات والأنشطة السياحية على جميع محافظات المملكة؛ من خلال تحفيز الاستثمار في المحافظات بما يتناسب واحتياجات القطاع، إضافة إلى توسيع قاعدة منح الإعفاءات والحوافز للمنشآت السياحية الجديدة والحالية، وتقديم دعم إضافي للمشاريع الريادية، ووضع برامج دعم للشباب والمشاريع المبتكرة/الاستراتيجية، لتحفيز الاستثمار في جميع أنحاء المملكة، وتشجيع العمل الحر.

8- **إطلاق مبادرة تنافسية الكلف:** تم التطرق في رؤية التحديث الاقتصادي إلى إطلاق مبادرة تنافسية الكلف وإتاحتها بأسعار ميسرة، وهنا لا بد من الإشارة إلى المنافسة القوية التي يشهدها الأردن في هذا المجال من عدد من الدول المحيطة مثل: تركيا، ومصر، وغيرها من الجهات السياحية المنافسة، لذا لا بد من أن يعمل القطاع العام والقطاع الخاص معاً لإيجاد آليات من شأنها أن تخفف الكلف التشغيلية للقطاع الخاص، وبالتالي تقليل الكلف على السياح، وتقديم برامج سياحية بأسعار منافسة.

9- **إعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل القطاع السياحي،** ومن ذلك على سبيل المثال:

- **إقرار وتطبيق قانون مكافحة الإلقاء العشوائي للنفايات،** ذلك أن تحدي إلقاء النفايات وعدم المحافظة على النظافة في مختلف أنحاء المملكة بشكل عام، والمواقع السياحية والأثرية والطبيعية على وجه الخصوص، أدى إلى ظهور حاجة ماسة لإقرار قانون أو تعليمات للتغلب على هذه الظاهرة والحد منها⁷.

⁷ خريطة الطريق لتعافي القطاع السياحي الأردني بعد كوفيد-19، منتدى الاستراتيجيات الأردني.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

- إعادة النظر بجميع الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع، ومنها إعادة النظر بقرار رفع رسوم التصاريح للعمالة الوافدة، والضريبة المفروضة على خدمات الإيواء الفندقي، ورسوم دخول المواقع السياحية⁸.
- إعادة النظر بألية احتساب فرق سعر الوقود ومدى تأثيرها على فاتورة الكهرباء للمنشآت التي تستخدم مشاريع طاقة متجددة⁹، وذلك لأهمية الطاقة المتجددة في التقليل من الكلف التشغيلية للمنشآت السياحية.
- السماح للمنشآت الفندقية باستغلال الأراضي الشاطئية في مناطق انحسار مياه البحر الميت، دون دفع رسوم أو بدل إيجار عليها¹⁰.
- وضع تعليمات لتحفيز الاستثمارات الفندقية في المناطق خارج العاصمة، وذلك للفئات الأقل من خمس نجوم وأربع نجوم، من خلال عدد من الحوافز والإعفاءات¹¹.

توصيات عامة للنهوض بالقطاع

1. إنشاء مجلس شراكة مع الجهات المعنية ذات العلاقة، ومع مختصين من الأكاديميين وخبراء، ويجتمع هذا المجلس بشكل دوري للوقوف على سبل تطوير القطاع والنهوض به.
2. توفير التمويل اللازم لدائرة الإحصاءات العامة لتنفيذ مسح جديد للقادمين والمغادرين، ومسح آخر للسياحة الداخلية.
3. اعتماد ضريبة مبيعات 8% وبدل خدمات 5% بشكل دائم، ومعاملة السياحة على أنها صناعة تصديرية من حيث كلفة الكهرباء والماء؛ الأمر الذي سيخفض تكاليف السياحة ويزيد تنافسية المنتج الأردني.

⁸ مخاطبات جمعية الفنادق.

⁹ مخاطبات جمعية الفنادق.

¹⁰ مخاطبات جمعية الفنادق.

¹¹ مخاطبات جمعية الفنادق.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

4. إيلاء عناية خاصة بالمواقع السياحية من حيث الترويج لها داخلياً وخارجياً وتطوير مرافقها المتنوعة، بما يتناسب مع قيمتها التاريخية والأثرية على المستوى الوطني والعالمي.
5. الإبقاء على صندوق المخاطر الذي تم إنشاؤه من قبل الحكومة الأردنية إثر تداعيات جائحة كوفيد-19، واستمرار العمل بنهج تعاوني مع القطاع من خلال تعزيز موارد الصندوق من الجهات المانحة والبنك المركزي في بداية الأمر، على أن تُورَد لاحقاً نسبة من عوائد القطاع بشكل سنوي، ويمكن أن توفر الحكومة قرصاً من خلال الصندوق للشركات الراغبة دون فوائد¹².
6. تنظيم قطاع سياحة المغامرة وإصدار التعليمات والتشريعات الناظمة له، وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال للتأكد من زيادة نموه¹³.
7. تعزيز البيئة التنظيمية والضريبية لقطاع السياحة الطبية، وتعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يسهم في استعادة ثقة المرضى الإقليميين، وجذب المزيد من الاستثمارات في القطاع، والتوسع في مفهوم السياحة الطبية إلى نطاق دولي. ويتم ذلك من خلال التركيز على عدد محدد من القطاعات الطبية المتخصصة، لضمان تميز القطاع الطبي الأردني في الأسواق الأوروبية والآسيوية¹⁴.
8. تطوير قاعدة السياح لأغراض دينية، من خلال اعتبار موقع المغطس محطة جذب، وإعطاء الموقع الأهمية نفسها التي تعطى للبتراء، علماً بأن الموقع يحتاج إلى تطوير وتحسين لتجربة السياح فيه، والأمر نفسه ينطبق على المواقع ذات الأهمية الدينية الإسلامية والمسيحية، التي تمتلك مقومات لجذب السياح الدوليين إليها¹⁵.
9. رفع كفاءة البنية التحتية للطرق المؤدية للمواقع السياحية المستهدفة، والاهتمام بالخدمات العامة من خلال المتابعة اليومية وخطط الصيانة الدورية، والاستفادة من تجارب دول الجوار مثل تركيا والسعودية في آلية إدارة الخدمات العامة

¹² خريطة الطريق لتعافي القطاع السياحي الأردني ما بعد جائحة كوفيد-19، منتدى الاستراتيجيات الأردني.

¹³ Tourism Sector: Jordan's Economic Vision Roadmap, Jordan Strategy Forum.

¹⁴ Tourism Sector: Jordan's Economic Vision Roadmap, Jordan Strategy Forum.

¹⁵ Tourism Sector: Jordan's Economic Vision Roadmap, Jordan Strategy Forum.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

10. بذل جهد جاد لإصلاح التعليم السياحي ورفع مستوى المعرفة الفنية والقدرة على الاستجابة للاتجاهات الدولية المتغيرة بسرعة وكفاءة؛ ذلك أن قدرة موظفي القطاعين العام والخاص من أهم العوامل المحفزة لنجاح قطاع السياحة، وهي العامل الأساسي لنجاح أي استراتيجية أو خطة تنمية فعالة.
11. دعم مكاتب السياحة الدولية الوافدة مادياً وإعفاؤها من الضرائب لغاية العام 2023؛ وذلك لتمكينها من القيام بواجباتها ولضمان ديمومتها واستمرارها خلال فترة ما بعد جائحة كوفيد-19¹⁶.
12. تحفيز فنادق العقبة والبحر الميت على عمل عروض خاصة على أسعارها وخلق منتج منافس، ومن الأمثلة على ذلك سياحة الـ (All inclusive)، وتخفيض أسعار الطعام والشراب داخل الفنادق¹⁷.
13. إعادة جدولة ديون الجهات العاملة في قطاع السياحة لبدأ السداد مع بداية العام 2023، وبرنامج زمني يتم الاتفاق عليه¹⁸.
14. عمل برامج إقامة ميسرة لرجال الأعمال من الدول العربية تشجيعاً للاستثمار، وإعادة النظر في فتح باب الدخول للجنسيات المقيدة بحسب تقديرات الجهات المعنية¹⁹.
15. إعطاء حصة (كوتا) للتصاريح والعمالة في القطاع السياحي، ذلك أن بعض المنشآت السياحية يحتاج خبرات غير متوفرة دائماً لدى العمالة الأردنية، ونظراً لوجود نسب لا يجوز تخطيها للعمالة الأجنبية في القطاع السياحي، فإن بعض الفنادق والمطاعم يتعذر عليها في بعض الأحيان تلبية احتياجاتها من هذا النوع من الخبرات.
16. منح جميع الموافقات اللازمة لعمل المنشآت السياحية من قبل وزارة السياحة والآثار؛ ذلك أن هناك عدداً من الموافقات تصدر من جهات حكومية أخرى غير مختصة، مثل: وزارة البيئة، وأمانة عمان، والدفاع المدني، ووزارة الصحة وغيرها من الجهات.
17. إعادة النظر في الرسوم العديدة المفروضة على القطاع.
18. الاهتمام بالسياحة المجتمعية، والمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة الممولة والمدارة من أبناء المجتمع المحلي، مثل المخيمات البيئية وبيوت الضيافة، وإشراكهم في إعداد الخطط لتطوير السياحة

¹⁶ تقرير حالة البلاد (2021)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

¹⁷ تقرير حالة البلاد (2021)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

¹⁸ تقرير حالة البلاد (2021)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

¹⁹ تقرير حالة البلاد (2021)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

- في مناطقهم وتميئتها، وتوفير التدريب والتأهيل اللازم لمزودي الخدمات من المجتمعات المحلية، وإكسابهم المهارات الأساسية في إدارة المشاريع السياحية.
19. تهيئة جميع المواقع السياحية والأثرية من خلال وضع لوحات تشرح المعلومات التاريخية التي تُظهر أهمية هذه المواقع.
20. تعزيز التربية والثقافة السياحية بالتعاون مع وزارة التربية، بالإضافة إلى تضمين السياحة الداخلية في برامج مؤسسات الدولة كافة بما فيها المدارس، وتضمين مواد في المناهج الدراسية عن دور القطاع السياحي وأثره في تنمية الاقتصاد، والتنبيه على أهمية السلوك الحضاري في جذب السياح وخلق تجربة سياحية مميزة لديهم.
21. العمل على تحديث وإعداد خطة تفصيلية شاملة لإدارة الأزمات، خصوصاً بعد المعاناة التي شهدتها القطاع السياحي خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها، وعقد جلسة مراجعة وعصف ذهني تضم جميع العاملين في القطاع لمناقشة الدروس المستفادة بعد الجائحة.

المراجع

1. النشرات الإحصائية للفترة (2012-2021)، وزارة السياحة والآثار.
2. كتاب: ومضات اقتصادية.. مقالات منشورة (2016-2019)، الدكتور خالد وصفي الوزني.
3. الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن (2021-2025)، وزارة السياحة والآثار.
4. تقرير حالة البلاد (2021)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5. خريطة الطريق لتعافي القطاع السياحي الأردني ما بعد كوفيد-19، منتدى الاستراتيجيات الأردني.
6. رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033).
7. أداء القطاع السياحي في الأردن خلال جائحة كورونا، منتدى الاستراتيجيات الأردني.
8. عرض تقديمي للتوجه الاستراتيجي الخاص بهيئة تنشيط السياحة بعنوان " JTB Business Plan 2022".
9. Tourism Sector: Jordan's Economic Vision map, Jordan Strategy Forum.
10. How COVID-19 has pushed companies over the technology tipping point – and transformed business forever, McKinsey & Company.